الأنباء
الثلاثاء 15 يوليو 2014

خلال مؤتمر صحافي عقده في مجلس الأمة أمس

الغانم: اجتماع المجلس والحكومة مثمر وإيجابي استعرضت خلاله الأوضاع الخارجية وأحيط النواب علماً بآخر التطورات والأخطار التي تحيق بالكويت

وصف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الاجتماع الذي عقده مكتب المجلس الأحد بحضور 39 نائبا وسبعة وزراء بالمثمر والايجابي، مشيرا الى ان وزير الخارجية استعرض الأوضاع الخارجية وأحاط النواب علما بآخر هذه التطورات والأخطار التي تحيق بالكويت خارجيا، ثم تكلم وزير الداخلية عن آخر التطورات التي حصلت وتم عرض أشرطة مسجلة تمنى النواب عرضها للعامة من باب الشفافية، كما عرض وزراء الإعلام و«الأمة» و«الوزراء» والصحة والدفاع حول ما يتعلق باختصاص وزاراتهم وقطاعاتهم ومدى جاهزية الكويت لأي تطورات محلية وخارجية.

من جانب آخر، قال الرئيس الغانم انه تم انقضاء 20 يوما على دعوة المواطنين وكل من لديه أوراق ومستندات حول شبهات الإضرار بالمال العام للتقدم الى ديوان المحاسبة، وحتى الآن لم يتقدم أحد الى الديوان، حيث تبقت عشرة أيام فقط على انقضاء المهلة.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم (هاني الشمري)

وأضاف: لم يتقدم لا شيخ ولا مراسل شيخ الى الديوان بأي مستندات تتعلق بما تم ادعاؤه وقال ما راح تطوف، ومحاولة تسليط الأضواء على قضايا أخرى غير ما هذه الأوراق.

وقال الغانم: لا أعذار أمامهم، فهم طاحوا في فخ الشيخ ويريدون الآن التنصل من هذا الأمر، لكن ما راح تطوف.

وأضاف: ان زمن الادعاءات غير الصحيحة والمبالغة في بعض الأمور بلا رادع بغرض التكسبات الشعبية والاعتماد على ان ذاكرة الناس محدودة كما حصل مع اليوكن الأسود وعمولات النفط وغيرهما، كل هذا انتهى ولن يتكرر.

وأوضح الغانم ان عصر الذعر والخوف من الصوت العالي قد انتهى، كما انتهى عصر من يخاف السباب والشتيمة وقلة الادب، مبينا انه الآن وفي هذا العصر ستوضع نهاية لكل من أراد بالكويت سوءا، وأكبر دليل على ذلك انه الآن وحتى هذه اللحظة لم يقدموا أي شيء لديوان المحاسبة «فشغل المهايط انتهى» ومن يملك دليلا وحجة فعليه ان يقدمهما.

وتابع الغانم: ونحن حتى تمت اثارته من أمور شغلت الرأي العام لن تنطلي على أحد، ومازلنا في انتظار ما ادعيتموه من مستندات وأوراق، فالديوان فتح أبوابه وهو على استعداد لإرسال الأوراق والمستندات الى أي جهة دولية يريدها من يسلم اليوم «لا الشيخ ولا مراسل الشيخ أتوا لديوان المحاسبة أو تقدموا بأي دليل عما كانوا يتحدثون عنه بالسابق، هناك من تقدم للنيابة العامة وهذا حقه ولكن الذي لم يتقدم لأي جهة وكان يدعي ويصارخ ويلوح لم يتقدم الى اليوم بأي شيء».

وأكد الغانم انه شرف ما بعده شرف ان تتم مهاجمة رئيس مجلس الأمة والذي يمثل إرادة الأمة من قبل سراق المال العام الذين سرقوا البلد في أحلك الأوقات والظروف، كما انه شرف وخير للشعب الكويتي ان تنكشف كل أدوات ومراسلين وصبيان شيوخ الفساد وسراق المال العام بوضوح جلي للجميع، وأؤكد لهم ولمراسليهم وصبيانهم أنني واخواني أعضاء مجلس الأمة سنظل منتصرين لإرادة الشعب الكويتي.

وأضاف الغانم: اليوم نقول باقي 10 أيام على انتهاء مهلة تسليم أي مستندات لديوان المحاسبة امام أي شخص يرغب في البلاغ، عليه ان يختار اسم الجهة التي يختار المبلغ للتحقيق فيما لديه من بيانات حتى لا يكون لأحد أعذار أو مبررات، ولكن حتى الان لم يتقدم أحد ولنا كلام آخر عند انتهاء المدة.

وبسؤاله عن بيان الأغلبية المبطلة والدعوة لحل مجلس الأمة الحالي، قال الغانم «من هم حتى يحلوا مجلس الأمة فهذا المجلس أتى بانتخابات حرة نزيهة لتمثيل إرادة الشعب الكويتي ومعدل نسبة التصويت في الأعوام السابقة لانتخابات مجلس الأمة 58٪ والانتخابات الأخيرة شارك فيها 52٪ بما يعادل 90٪ من معدل المشاركة الطبيعية، وبالتالي من يكون من يريد الدعوة لحل مجلس الأمة ويدعو لانتهاك الدستور، فنحن كنا نتفق عندما كان الشعار «إلا الدستور»، والآن نحن سنحمي الدستور ممن هم أعداء الدستور وحل المجلس هو أمر بيد سمو الأمير، وأعتقد ان الشعب الكويتي شبع من اشاعة حل المجلس منذ بداية عمله، وقد ثبت ان هذا الأمر بعيد عن الواقع ولا يوجد الا بمخيلتهم كما هو حال الاشاعات الاخرى بالحديث عن الأحكام العرفية التي لا نعلم من جاء على طاريها وذكرها واعتقد ان وزير شؤون مجلس الأمة أكد عدم صحة هذه الأمور والأخبار.

وأضاف: نحن نؤكد ان الإرادة قوية وصلبة وسنستمر في الإنجاز وسنكشف كل من ادعى أمورا لا يملكها ومن وقع بالفخ لا بد ان يخرج نفسه والذي ادعى وجود أوراق ومستندات عليه ان يتقدم لديوان المحاسبة ويقدم مستنداته سواء أخذ اذن الشيخ أم لم يأخذه.

الى ذلك، أعلن الرئيس الغانم عن انعقاد دورة الاتحاد البرلماني العربي الطارئة الخميس المقبل في القاهرة لمناقشة تداعيات العدوان الاسرائيلي على غزة، ولبحث تخفيف معاناة الأشقاء، مبينا انه تم الاتفاق مع الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي.

دعا لسحب المقطع وإلغائه

الجيران يدين استغلال آيات القرآن وأحكام التجويد لإثارة الضحك

أبدى النائب د.عبدالرحمن الجيران عضو اللجنة التعليمية والثقافية واللجنة التشريعية والقانونية استياءه التام وشجبه وامتعاضه لما تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي من مقاطع ڤيديو منسوبة لأحد الممثلين،

وهو يقوم بدور الوالد في تعليم ابنه أحكام التجويد، حيث يتم التلاعب بقراءة آيات الذكر الحكيم، وعرض أحكام التجويد التي نطق بها سيد الأنبياء والمرسلين عليه أفضل الصلاة والسلام، ونقله عنه سادة الناس وأشرافهم مثل (عبدالرحمن بن حبيب السلمي، وحفص عن عاصم عن ابي بن كعب رضي الله عنه، وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه وعثمان بن عفان رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم، عن جبريل عليه السلام، عن رب العزة والجلال.

وأشار النائب الجيران إلى قولة تعالى (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ـ التوبة: 65).

د.عبدالرحمن الجيران

وفي هذه الآية دليل واضح على انه لا يجوز اتخاذ آيات الله هزوا ولعبا، فهي ليست محلا لذلك، والاستهزاء والسخرية بأقل شعيرة من شعائر الإسلام كفر اكبر يخرج الإنسان من دائرة الإسلام، لأن الاستهزاء يناقض أصل الإيمان والإسلام القائم على تعظيم شعائر الله، قال تعالى (ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب ـ الحج: 32).

وإذا كان المقصود الاستهزاء بمناهج وزارة التربية الخاصة بمادة القرآن الكريم، فان هذه المناهج هي من اشرف العلوم التي تدرس في وزارة التربية،

وقد وضعت على يد متخصصين وأكاديميين، قال ﷺ «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» البخاري.

وبفضل الله حققت الكويت قصب السبق عالميا بتخريج حفظه متميزين لكتاب الله، وإذا كان المقصود إيصال رسالة لأولياء الأمور الذين يخطئون في تعليم أبنائهم، لعدم مقدرتهم العلمية، فليس هذا مبررا أو مسوغا لاتخاذ آيات الله هزوا بهذه الطريقة التي تجعل الأطفال يرددون هذه الآيات (هدى وبشرى للمؤمنين ـ النحل: 27). بصورة تجعل الطفل يتجرأ على الاستهزاء بالقرآن ما وجد إلى ذلك سبيلا.

وفي الختام، دعا النائب لاتخاذ إجراءات قانونية بحق المذكور، وسحب كل المقطع وإلغائه،

كما دعا النائب د. عبدالرحمن الجيران إلى تطبيق قانون المرئي والمسموع، لاحتواء هذا المقطع على فتنة لا يرضى بها أي مسلم ومسلمة، فإذا كان تشريع الصيام شهر كاملا من اجل تعظيم نزول هذا القرآن فالأولى أن يتلقى المسلمون هذه النعمة بالتعظيم والقيام بواجب الشكر لله تعالى وحده.

النصف يسأل عن الهدر في دعم الأعلاف ضمن ميزانية هيئة الزراعة

راكان النصف

وجه النائب راكان النصف سؤالا إلى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير جاء فيه:

تواترت في الآونة الأخيرة خلال الاسابيع الماضية تحديدا عبر وسائل الإعلام والتقارير الصحافية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي أخبار عن تجاوزات عدة طالت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، منها ما يتعلق بالتعديات والتسكين في المناصب القيادية وما صاحبها من تجاوزات وهدر للأموال العامة تضمنتها تقارير ديوان المحاسبة. لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1 ـ ورد في تقرير ديوان المحاسبة حول الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وجود هدر للمال العام بدعم الأعلاف يقدر بنحو 1,600,000 (مليون وستمائة ألف) دينار كويتي، فما الإجراء المتخذ من قبلكم للتحقيق في الشبهات ووقف الهدر ومحاسبة المسؤولين المباشرين عنه؟

2 ـ اشتمل تقرير ديوان المحاسبة حول الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية على وجود تجاوزات في توزيع قسائم الهيئة لتربية الخيل العربية، ما الإجراءات التي قامت بها الوزارة للمحافظة على املاك الدولة وقسائمها لوقف التجاوز والمخالفات؟ وهل تمت إعادة الحيازات المخالفة؟

3 ـ هل قامت الوزارة إزاء المخالفين السابقين بتشكيل لجنة تحقيق لبحث التجاوزات؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بأسماء أعضاء هذه اللجنة وما انتهى إليه التحقيق والمدة المحددة لإنجازه ومن القيادي المسؤول عن اعداد التقرير النهائي؟

4 ـ هل تم توزيع قسائم زراعية لقياديين في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية أو لأقرباء لهم حتى الدرجة الرابعة؟ وهل تم التصرف بها بالتنازل عن الحيازة بالبيع بقصد التربح غير المشروع وبالمخالفة لأحكام القانون والنظم واللوائح المتبعة؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدنا بالإجراءات المتخذة للحفاظ على أملاك الدولة ومحاسبة المقصرين.

5 ـ بعد سلسلة الملاحظات التي اعتمدها تقرير ديوان المحاسبة وما استتبعها من شغل مقعد (مدير عام الهيئة) فما المعايير المتبعة لإعادة تشكيل المناصب في الهيئة لضمان جودة العمل والخدمة في المستقبل؟

6 ـ هل القرارات المؤقتة بالتعيين تعتبر مؤشرا للتسكين في الوظيفة العمومية مستقبلا؟ يرجى موافاتنا بالإجابة في أسرع وقت ممكن ليتسنى لنا القيام بواجبنا الرقابي تحقيقا للمصلحة العامة.

القضيبي يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لوقف التلاعب في تخصيص المزارع

أحمد القضيبي

دعا النائب أحمد القضيبي وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير النفط د.علي العمير الى اتخاذ إجراءات فورية لوقف التلاعب في تخصيص المزارع لمن لا يستحق، مشيرا الى ان اللوائح الداخلية لهيئة الزراعة أعطت صلاحية توزيع الحيازات الزراعية بيد رئيس الهيئة منفردا وهو ما تسبب في توزيع المساحات كهبات وليس من أجل الاستفادة بزيادة الإنتاج الزراعي المحلي للدولة.

وقال القضيبي في تصريح صحافي ان الأصل في توزيع الأراضي الزراعية هو توفير الاحتياجات المحلية، إلا أن الأمر في الآونة الأخيرة انحرف عن هدفه وأصبحت المزارع توزع لأهداف سياسية أو من باب المعارف الشخصية، مؤكدا ان هذا الأمر يستوجب وقفة جادة من الوزير العمير لوقف العبث في أراضي الدولة.

وأوضح القضيبي ان اللائحة الداخلية أعطت لرئيس الهيئة الصلاحية المنفردة في تخصيص الحيازات الزراعية، وهذا الأمر لا يمكن القبول به واستمراره، داعيا الوزير العمير الى وقف تخصيص جميع الحيازات الفردية لحين وضع لائحة تنفيذية جديدة تسد الثغرات التي تمكن من خلالها البعض من الحصول دون وجه حق على أراض زراعية بهدف المتاجرة بها وليس الزراعة وتطويرها.

وأشار إلى القضيبي إلى أن قرار التخصيص أو السحب يجب أن يكون صادرا عن مجلس الإدارة بعد التحقق من مطابقة الطلب للشروط، كما ان عملية بيع المزارع يجب أن توضع في إطار يحمي الأراضي الزراعية من المتاجرة العقارية، مشيرا إلى أن الوضع الحالي يتطلب معه ألا يتم بيع أي حيازة زراعية إلا بعد سنوات محددة، شريطة أن تكون الحيازة منتجة.

وشدد القضيبي على ضرورة ان يولي الوزير العمير الملف أهمية قصوى، والتحرك السريع لطيه والحفاظ على أملاك الدولة من الشبهات التي حامت حول عمليات التخصيص.

استفسر عن المقاصف والوجبات

الحويلة: ما إجراءات وزارة التربية لاستقبال العام الدراسي الجديد؟

قدم النائب د.محمد الحويلة سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة ووزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة د.عبدالمحسن المدعج جاء فيه:

ان العام الدراسي الماضي تعطلت اجهزة التكييف في العديد من مدارس التربية، وخاصة في منطقتي الاحمدي وحولي التعليمتين،

وان الامر لم يتوقف عند التكييف بل تعداه الى انقطاع المياه عن بعض تلك المدارس في هذه الاجواء الحارة، حتى وصل الأمر بالأهالي الى جمع التبرعات لاصلاح التكييف ما سبب ربكة للإدارة ومعاناة للطلبة.

واصبح الامر يتكرر مع دخول فصل الصيف من كل عام وتتوالى الشكاوى من أولياء الأمور بخصوص تعطل اجهزة التكييف في المدارس وتأخر الادارة في تصليح تلك الاعطال مما يسبب تعبا وارهاقا لابنائنا الطلبة الدارسين في تلك المدارس.

د.محمد الحويلة

وأضاف النائب د. محمد الحويلة ايضا مشكلة المقاصف والوجبات الغذائية يجب وضع ضوابط واشتراطات عليها المدرسية تكون ملزمة للمدارس الحكومية والخاصة بهدف توفير بيئة صحية سليمة وآمنة، خلال تداول الاغذية للطلبة ومرتادي المدارس.

لذلك يرجى تزويدي وافادتي بالآتي:

1ـ ما الاجراءات والتجهيزات التي اتخذتها وزارة التربية او المزمع اتخاذها لاستقبال العام الدراسي الجديد والخاصة بصيانة المدارس خلال فترة العطلة الصيفية؟

2ـ ما الجهة المسؤولة عن صيانة اجهزة التكييف في المدارس الحكومية؟ وهل توجد عقود صيانة دورية لاجهزة التكييف؟ مع تزويدي بنسخة من تلك العقود.

3ـ ما الاجراءات الاحترازية التي تقوم بها وزارة التربية بشكل دوري للحيلولة دون وقوع مثل هذه المشكلة في كل عام؟

4ـ نظرا لوجود الكثير من المدارس القديمة والمتهالكة، هل لدى الوزارة آلية فاعلة للكشف على جميع المدارس وترميم وصيانة اي مدرسة تحتاج الى اي نوع من الاعمال والمشاريع التطورية او صيانة، وهل تعاقدت الوزارة مع اي شركة مقاولات لترميم وصيانة المدارس؟ اذا كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بجميع المستندات والعقود المبرمة مع تلك الشركات او الجهات.

5ـ هل وضعت وزارة التربية ضوابط واشتراطات لمشكلة المقاصف والوجبات الغذائية تكون ملزمة للمدارس الحكومية والخاصة بتوفير بيئة صحية سليمة وآمنة للطلاب،

اذا كان الجواب بالايجاب يرجى تزويدي بالاجراءات المتخذة في هذا الاتجاه، واذا كان الجواب بالنفي فما اسباب عدم وضع الضوابط لهذا؟

عبدالله: ما أسباب إضافة 1445 طلباً إسكانياً على الطلبات القديمة؟

د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا الى وزير الدولة لشؤن الإسكان ياسر أبل جاء فيه: يتضح من خلال مراجعتنا لجدول احصائيات عدد الطلبات الاسكانية القائمة والمعتمدة من قبل الوزارة على الموقع الالكتروني للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بأن هناك طلبات اسكانية اضيفت الى الطلبات القديمة والمقدمة منذ سنة 1985 وحتى سنة 2013،لذا يرجى افادتي وتزويدي بما يلي:

1ـ ما أسباب اضافة عدد 1445 طلبا اسكانيا على الطلبات القديمة كما هو مبين حسب جدول «احصائيات عدد الطلبات الاسكانية القائمة» منذ عام 1985 وحتى سنة 2013؟

2ـ هل هناك قانون يسمح باضافة او حذف او نقل طلب اسكاني جديد الى تاريخ قديم او العكس؟

3ـ ما الآلية المعتمدة في تقديم طلب اسكاني وتثبيتها في جدول الطلبات الاسكانية حسب الأولوية؟ وهل يجوز تقديم احد من طالبي الاسكان تقدم بتاريخ حديث عن آخرين تقدموا بطلب اسكاني قديم ومازالوا ينتظرون؟